

مسقط تستكمل إجراءات إصدار سندات لتعزيز المالية العامة

الصكوك مدتها ست سنوات بمعدل ربح سنوي بنحو 5.25 في المئة



موانئ تجارية تسكنها الأشباح

السداد في 2021 و 2022 مما قد يزيد الضغط على احتياطي النقد الأجنبي إذا لم يؤجل موعد سدادها. وعززت الوثيرة الفائقة لتراكم ديون عُمان خلال السنوات القليلة الماضية المخاوف حيال قدرتها على خدمتها في ظل بطء وتيرة الإصلاح المالي والاقتصادي. وسبق أن قال حاكم عُمان الجديد السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، الذي تولى السلطة في يناير الماضي، إن الحكومة ستعمل على خفض الدين العام وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والشركات لدعم الاقتصاد.

ويتخذ محللون أن الظروف باتت مهيأة الآن أمام عُمان لجسر الهوة مع أشقائها في ظل حكم السلطان هيثم بن طارق الذي أكد منذ الخطاب الأول على أولوية العمق الخليجي. وتعرضت العملة المحلية المربوطة بالدولار لبعض الضغوط في الأسواق الآجلة، غير أنها تراجعت بشكل كبير جدا في الشهر الماضي. وساءت التوقعات بتعافي اقتصاد عُمان، ويتوقع محللون في وكالة ستاندر أند بورز انكماشه بواقع 4.7 في المئة رغم أن البعض يرى أنه من الممكن أن يتحسن العام المقبل.

ولدى الكثير من المحللين شكوك في قدرة مسقط على الخروج من أزمتها سريعا في ظل الوضع القائم ولاسيما مع تبني مجلس الشورى مقترح إحدى لجانه بربط ضريبة القيمة المضافة بانتعاش النمو الاقتصادي.

الحاد لأسعار النفط أن مسقط غير قادرة على تجاوز محتنتها دون دعم خليجي في شكل حزمة إصلاحات عاجلة على شاكلة خطة الإنقاذ التي حصلت عليها البحرين في العام 2018. والسلطنة منتج صغير نسبيا للنفط الخام ومثقلة بمستويات مرتفعة من الديون، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار الخام من معظم جيرانها من دول الخليج الأخرى.

وتفيد تقديرات صندوق النقد الدولي بأن العجز المالي لعُمان قد يرتفع إلى 16.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام من عجز بنسبة 7 في المئة العام الماضي. ويثير لجوء مسقط إلى الاقتراض الخارجي بشراهة لسد العجز في الموازنة مخاوف بين المستثمرين ودفق تصنيفها الائتماني إلى مستوى عالي المخاطرة، في ظل بطء وتيرة الإصلاحات وزيادة الإنفاق الحكومي.

وتعتبر سلطنة عُمان أكثر عرضة لخطر تقلبات أسعار النفط مقارنة مع معظم جيرانها الأكثر ثراء في الخليج، وهي منتج صغير للخام وتنوء بعبء مستويات مرتفعة من الديون. وخففت وكالة موديز في يونيو الماضي تصنيف عُمان إلى بي.بي.أي.3 من بي.بي.أي.2 ليدخل أكثر في النطاق عالي المخاطر، مشيرة إلى مخاطر متعلقة باحتياجاتها التمويلية وتقلص مصادراتها.

ولدى البلاد ديون خارجية تزيد قيمتها عن 10 مليارات دولار تستحق

أصدرت سلطنة عمان سندات مقومة بالدولار تمهيدا لدخول سوق السندات الدولية قصد جمع تمويلات لتخفيف آثار الوباء الذي استنزف كل مفاصل اقتصاد البلد الذي يكافح تراكم الدين الخارجي وتراجع تصنيفه الائتماني.

مسقط - استكملت سلطنة عمان إجراءات إصدار صكوك محلية بهدف توفير سيولة لردم الفجوة في الموازنة ودعم المالية العامة المتضررة من انخفاض أسعار النفط وتداعيات أزمة فيروس كورونا.

ونقلت وكالة الأنباء العمانية الثلاثاء أن السلطنة أصدرت صكوكا محلية بقيمة 200 مليون ريال (519.51 مليون دولار) لتمويل ميزانية الدولة لعام 2020. وأضافت الوكالة أن الصكوك مدتها ست سنوات بمعدل ربح سنوي يبلغ 5.25 في المئة.

وقال مصدران إن سلطنة عمان تستهدف جمع ما يتراوح بين 3 و4 مليارات دولار من الصفقة، إذ يسعى البلد الخليجي لتعزيز مالهية العامة المتضررة بشدة جراء انخفاض أسعار النفط.

وتغطي الصفقة قرضا مؤقتا بقيمة مليار دولار حصلت عليه عُمان الشهر الماضي وتمنحها تمويلا إضافيا فيما سيكون أول دخول للسلطنة إلى سوق السندات العالمية هذا العام. وتصنف كافة وكالات التصنيف الائتماني الكبيرة سلطنة عمان، منتج النفط الصغير نسبيا والمثقلة بمستويات مرتفعة من الدين، عند مستوى عالي المخاطر. وكانت السلطنة قد قالت هذا الشهر إنها تعتزم طرق أسواق الدين المحلية والعالمية دون الإفصاح عن حجم الأموال التي تعتزم جمعها من المستثمرين في الخارج.

وقال المصدران المطلعان للذات تحدثا بشرط عدم نشر اسميهما، إن السندات سترتبها بعض البنوك التي قدمت القرض المؤقت بقيمة مليار دولار.

وقال أحد المصدرين "ستكون صفقة في سبتمبر". وفي وقت سابق ذكرت خدمة إل.بي.سي لأخبار الدخل الثابت التابعة لرفينيتيف، أن البنوك المقدمة للقرض المؤقت هي بنك أبوظبي الأول وإتش.إس.بي.سي وستاندر تشارترد. ولم ترد وزارة المالية العمانية حتى الآن على طلب للتعقيب.

ويأتي الإصدار وسط موجة من صفقات الدين، حيث تستفيد شركات وحكومات الخليج من انخفاض أسعار الفائدة عالميا لمواجهة التباطؤ الناجم عن جائحة كورونا.

وسبق وأعلنت السلطنة في يناير الماضي أنها تعتزم جمع نحو خمسة

الخسائر تدفع إيرباص إلى التسريح القسري للعمالة

لمصانعا بمقدار الثلث، مع اضطراب شركات الطيران العالمية إلى إيقاف تشغيل أغلب طائراتها بسبب القيود المفروضة على الحركة في أغلب دول العالم.

وقالت حينها إنها "تقوم الآن بمراجعة معدلات إنتاجها وخفضها للتكيف مع بيئة سوق فايروس كورونا المستجد".

وأضافت أنها ستقوم الآن بتصنيع 40 طائرة من طراز أي 320، وطائرتين من طراز أي 330، وست طائرات من طراز أي 350. وأكدت أن "هذا يمثل خفضا لعلاوات ما قبل فايروس كورونا بنحو الثلث".

ونكرت أنه "مع هذه المعدلات الجديدة تحافظ إيرباص على قدرتها في تلبية طلب الزبائن والإبقاء في نفس الوقت على قدرتها في التكيف أكثر مع تطورات السوق العالمي". وعلى مستوى العالم أعلن اتحاد النقل الجوي "إياتا" أن القطاع قد يحتاج إلى ما يصل إلى 200 مليار دولار لإنقاذ شركات طيران.

الساعات الإضافية والتعقيد الذي ينطوي عليه تصنيع أكثر طائرات إيرباص ذات العمر الواحد طموحا. وكانت إيرباص قد أعلنت في ذات الشهر عن تقليص الطاقة الإنتاجية

وكان فوري أرسل خطابا للموظفين هذا الشهر حذر فيه من أن الشركة قد تطبق تسريحا قسريا للعمالة بعدما فشل قطاع السفر الجوي في التعافي من الجائحة بالسرعة المتوقعة.

وسبق وأعلنت الشركة في أبريل الماضي عن تأجيل خطط إنشاء خط تجميع جديد لطائراتها أي 321 في مدينة تولوز الفرنسية بسبب الأزمة الخائفة التي يواجهها قطاع الطيران نتيجة إجراءات مكافحة فايروس كورونا.

وكانت إيرباص قد كشفت خطط التوسع تلك في يناير حين كانت مشكلتها تتمثل في كيفية تلبية الطلب القياسي على الطائرات، حيث واجهت صعوبات في استيعاب

تسريح قسري إذا لم تنكيف مع الوضع لاسيما إذا تطور أكثر من ذلك. وتابع "هناك الكثير من الإجراءات التي يمكننا اتخاذها بين التسريح الطوعي والتسريح القسري".

وقال جيوم فوري الرئيس التنفيذي لشركة إيرباص لصناعة الطائرات لإذاعة "آر.تي.آل" الفرنسية الثلاثاء إن "الشركة ستبذل كل ما يوسعها لخفض التكاليف دون اللجوء إلى تسريح قسري للعمالة

لأنه لا تستطيع ضمان عدم حدوث ذلك". وأبطلت شركات الطيران وتيرة تسليم طائرات جديدة مع تراجع معدلات السفر الجوي إلى جزء بسيط من مستوياتها الطبيعية بسبب القيود ومخاوف المسافرين المرتبطة بجائحة كوفيد - 19.

وأعلنت إيرباص أنها في حاجة إلى إلغاء 15 ألف وظيفة على مستوى العالم. وقال فوري "الأزمة وجودية، حياتنا كشركة من المحتمل أن تصعب مهددة ما لم نتخذ الإجراءات الصحيحة، نحن نتخذها". وأضاف "الوضع شديد الخطورة ونواجه الكثير من الضبابية. لذلك اعتقد أنه لا أحد يمكنه ضمان عدم تطبيق

مصر تستعجل

رقمنة المنظومة الزراعية

الكارت الذكي يساعد على معرفة الاحتياجات وتسويق المنتجات

حثت مصر الخطى لرقمنة الزراعة عبر الكارت الذكي الذي سيتيح قاعدة بيانات محدثة تسهل عملية حصول المزارعين على احتياجاتهم من الدولة وتساعد في تسويق منتجاتهم بمرونة ما يضمن تنمية القطاع على قواعد مستدامة.

القاهرة - تسارع الحكومة المصرية الخطى لاستكمال تطبيق منظومة "الكارت الذكي" للمزارعين، بهدف مساعدتهم على الحصول على كافة احتياجاتهم الزراعية، ووصول الدعم الحكومي إلى مستحقيه، وكذلك رقمنة وتطوير المنظومة الزراعية في البلاد.

وأقرت الحكومة المصرية، الأسبوع الماضي برنامجا زمنيا لانتهاج من منظومة الكارت الذكي للفلاح بالكامل بحد أقصى في يناير القادم، حسب وسائل إعلام محلية.

وقد وزير الزراعة السيد القصير، في ذات اليوم اجتماعا مع مسؤولي البنك الزراعي وشركة "أي فاينانس" المتخصصة في مجال النظم والإدارة الإلكترونية، لمناقشة الموقف التنفيذي لمنظومة كارت المزارع، وأكد أهمية الإسراع في تنفيذ البرنامج الزمني الذي أقرته الحكومة.

ويطبق "الكارت الذكي" حاليا في عدة محافظات بالصعيد والدلتا، بما يمثل أكثر من 50 في المئة من إجمالي الطاقة الفعلية للحيازات الزراعية في مصر، وهو ما يعتبر إنجازا كبيرا، حسب محمد القرش المتحدث باسم وزارة الزراعة المصرية.

وتستعد الوزارة، حاليا لتطبيق الكارت في 6 محافظات أخرى، على أن يتم إطلاقه في بقية المحافظات في يناير المقبل على أقصى تقدير.

ونسبت وكالة شينخوا للقرش، قوله، إن "الكارت الذكي له أهمية كبيرة للدولة المصرية، لأنه يبنى قاعدة بيانات حقيقية ومحدثة بشكل مستمر للمنظومة الزراعية، وهو ما يساعد الحكومة على اتخاذ قرارات أكثر دقة لتطوير المنظومة الزراعية، وإجراء دراسات استباقية لمعرفة الاحتياجات وتسويق المنتجات الزراعية".

وأوضح أن أي فلاح يملك أرضا زراعية يستطيع الحصول على الكارت الذكي، مشيرا إلى أن المزارعين سعداء جدا بتطبيق هذه المنظومة، بل إن الفلاحين في المحافظات التي لم تدخل ضمن منظومة الكارت حتى الآن يطالبون بتطبيقه، لأنه يضمن حقوقهم وحيازتهم الزراعية.

وهو ما أكده أيضا نقيب الفلاحين حسين عبدالرحمن، بقوله لوكالة شينخوا إن الكارت الذكي من أفضل الخدمات التي قدمت للفلاح وللقطاع الزراعي في الفترة الأخيرة. وعدد عبدالرحمن، مزايا الكارت، مشيرا إلى أنه قضى على الفساد في القطاع الزراعي، وسهل معاملات الفلاح مع كل الجهات الحكومية، كما أنه يصعب تزويره.

وأشار إلى "ربط الكارت الذكي بكارت ميزة (الدفع الفوري الإلكتروني) الذي يسمح للفلاحين بسداد وسحب المدفوعات والواردات لتعظيم الاستفادة من الحيازة الممكنة، بحيث يصبح بطاقة مصرفية تتيح للفلاحين التعامل مع ماكينات الصرف الآلي لجميع البنوك".

وأشاد بـ"الإقبال الكبير جدا من الفلاحين على استخدام الكارت الذكي"، الذي وصف تطبيقه بأنه "خطوة ممتازة" من الحكومة.

وأضاف أن "هذا الكارت مهم أيضا للمزارع، لأنه سيساعده في الحصول على كافة مستلزماته الزراعية، ومستحقاته التي يأخذها من الحكومة نتيجة بيع بعض المحاصيل للدولة، وفي نفس الوقت إمكانية تسويق منتجاته بشكل مبرك".

وأوضح أن "الكارت الذكي يعتبر أيضا سند للملكية بالنسبة إلى المزارع، كما أنه أصبح كارت مدفوعات، وبالتالي يمكن للمزارع إنهاء كل معاملاته مع الجهات الحكومية من خلاله بشكل بسيط وسهل جدا".

وأكد أن "وزارة الزراعة تسير بخطوات متسارعة (لتطبيق الكارت الذكي في كل المحافظات)، ونسبة التنفيذ مباشرة".

واختتم القرش، قائلا إن "منظومة الكارت الذكي ناجحة بشكل كبير، وتشهد تطورا مستمرا، والدولة المصرية مستمرة في بناء منظومة رقمية لقطاع

تطوير الزراعة في قلب الخطط



محمد القرش الكارت الذكي يبني قاعدة بيانات حقيقية ومحدثة



تطوير الزراعة في قلب الخطط